

هل نجد القطاع العام في خدمة مرشح «فتح»

تكاليف الدعايات الانتخابية: هل هي تبرعات حقيقة؟!

واضح لقوانين الانتخابات». وفي تصريحه هذا لا يفرق قاسم بين مرشح «فتح» الذي يصفه بمرشح السلطة، والمرشح المنسحب مروان البرغوثي، والمرشح المستقل مصطفى البرغوثي. وثمة انتقادات عديدة توجه لمصطفى البرغوثي على هذه الخلفية. ويصفه البعض بمرشح يمول حملته من أموال أوروبية، وذلك من خلال منظمين غير حكوميين يترأسهما، وهما لجان الإغاثة الطبية أو معهد السياسات الإعلامية.

وكانت مصادر في حزب الشعب أكدت في الانتخابات العامة الأولى العام ٩٦ أنه تم توظيف أموال من لجان الإغاثة الطبية ولجان الإغاثة الزراعية في حملة الحزب الذي خاض الانتخابات بكتل تمثله في مختلف المحافظات، لم يحالف الحظ أي مرشح فيها.

ويرفض مصطفى البرغوثي هذه الادعاءات جملة وتفصيلاً. ويقول: لدي لجنة مالية مسؤولة عن كل التكاليف المالية للحملة، وأنا لا أتدخل فيها بأي شكل من الأشكال، حتى ولا أعرف شيئاً عن وضعها.

ويقول القائمون على حملة مصطفى إنهم يجمعون تبرعات من رجال أعمال وأن ثمة تبرعات تسلمهم من فلسطينيين مغربيين محبين بالدكتور وبارائه التي يستمعون لها عبر المحطات الفضائية.

وقال نصير فالج من اللجنة الإعلامية إنه تلقى مؤخراً مكالمات هاتفية من سيدة فلسطينية مغتربة تسال عن كيفية تحويل مبلغ خمسة آلاف دولار تبرعاً منها لحملة الدكتور مصطفى.

لكن مرشحين عديدين يقولون إنهم لم يتمكنوا من جمع أي مبلغ مالي تبرعات من المجتمع الفلسطيني. وقال الدكتور عبد الستار قاسم: «لقد طرقت كل باب ممكن لأجمع تبرعات لحملتي ولم أحصل على شيء ذي قيمة. وأضاف مشككاً بإمكانية حدوث تبرعات جديدة في المجتمع الفلسطيني: لي ابن عم رجل أعمال ثري لم يتبرع لي بفلس واحد».

ويعزو الدكتور قاسم ضعف فرص الحصول على تبرعات إلى عدم وجود تقاليد عريقة في إجراء الانتخابات والدعم وجماعات المصالح في المجتمع الفلسطيني. وقال: الناس هنا تعودت أن تحصل على منافع شخصية من القوى والسياسيين، ولم تتعود على الدفع والتبرع من أجل تسيير العملية الانتخابية والسياسية كما يجري في المجتمعات الغربية».

وينفي القائمون على حملة محمود عباس وجود أية ثغرات مالية أو قانونية في حملتهم.

ويقول الدكتور أحمد صبح: لقد أعلن مدير الحملة الطيب عبد الرحيم عن رقم حساب بنكي توجه إليه كل التبرعات والأموال المخصصة للحملة، وسيكون هذا الحساب مراقباً من قبل لجنة الانتخابات المركزية».

ومن جانبها تقول لجنة الانتخابات المركزية إنها ستتابع كل مخالفة وستحول كل خرق جزائي إلى القضاء للبت فيه.

وقال عمار دويك، المسؤول التنفيذي للجنة: سنطبق القانون، وإن كان القانون لا يعطينا أدوات قوية في موضوع الدعاية الانتخابية والالتزام بها، إلا أن أية مخالفات جزائية، سواء مالية أو غير مالية، سنحولها للقضاء».

وستطلب اللجنة من كل مشارك في الانتخابات تقديم كشف عن مصادر تمويله وكيفية صرفها عقب انتهاء الانتخابات. ولم يحدد القانون سقف التبرعات وسقف المبالغ المسموح بإنفاقها في حملة المرشح، وهو ما يوصف بثغرة في القانون الفلسطيني. وتحدد القوانين في الدول الديمقراطية سقفاً محدداً لحجم التبرعات والإنفاق حفاظاً على حد أدنى من نزاهة العملية الانتخابية.

ويرفض القانون السماح للمرشح بتلقي أموال من جهات خارجية. وأوضح عمار دويك أن اللجنة لا تعتبر الفلسطينيين في الشتات جهات خارجية.

رام الله. «آفاق برلمانية»

«حسام» اسم مستعار، موظف في إحدى مؤسسات السلطة، لكنه اليوم يعمل في المقر المركزي للحملة الانتخابية لمرشح حركة «فتح» محمود عباس «أبو مازن» الواقع في مدينة البيرة، وفي واحدة من أكثر اللجان حيوية في الحملة.

ويقول هذا الشاب المتدقق حيوية: لقد طلب مني مديري القيام بمهمة، وأنا أنفذهما على أكمل وجه. أنا مقتنع بالمرشح ومستعد للتجند في حملته».

لكن حسام لا يعرف أنه يخالف بذلك قوانين الانتخابات التي تحظر على موظفي ومؤسسات السلطة التجند لدعم مرشح دون آخر.

ويقول: لم أكن أعرف. هناك الكثير ممن يعملون في مقر الحملة من موظفي السلطة، بل أكاد أجزم أن كلهم في المقر العام وفي المحافظات من موظفي السلطة».

وحتى عندما علم، فإن حسام لم يبد أية نية للتراجع معتبراً ما يقوم به مهمة عمل يجب القيام بها. ويقدر هذا الشاب عدد العاملين في حملة «أبو مازن» من موظفي السلطة بالمئات.

لكن القائمين على حملة «أبو مازن» يقولون إن المتطوعين من موظفي القطاع العام في الحملة يعملون في أوقات فراغهم وليس في أوقات الدوام الرسمي، وإنهم سيتقدمون للحصول على إجازات غير مدفوعة الأجر أو يستقيلون من وظائفهم إذا ما طلب منهم التفرغ للحملة، أو القيام بعمل علني.

وقال الدكتور أحمد صبح، وكيل وزارة الإعلام: أنا على سبيل المثال موظف حكومي، أذهب بعد الدوام الرسمي إلى مكتب الحملة، أقدم أفكاراً تنظيمية، (يقصد حركة «فتح»)، لكني لا أقوم بأي عمل لصالح حملة «أبو مازن» أثناء وجودي في الدوام الرسمي، حتى لا استخدم أوراق الوزارة، وهي أوراق رسمية لكتابة أي شيء خاص بالحملة». ويضيف: إذا احتاج تنظيمي لجهد فإنني إما أن أقدم بإجازة غير مدفوعة الأجر أو أستقيل تماماً كما فعل مدير الحملة الطيب عبد الرحيم الذي استقال من أمانة الرئاسة، ومديرها التنفيذي الدكتور محمد إشتية الذي استقال من إدارة مجلس بكار.

ويلفت صبح إلى عدم وجود تقاليد انتخابية في الأراضي الفلسطينية، الأمر الذي يتسبب في خروقات من حين لآخر لدى جميع المرشحين، وليس من جانب مرشح واحد.

والشكوى من تجند مؤسسات الدولة في خدمة مرشح السلطة أو مرشح الحزب الحاكم، واحدة من أكثر الخروقات المألوفة لنزاهة الانتخابات في دول العالم الثالث.

ويرفض القانون على موظفي السلطة الحصول على إجازة غير مدفوعة الأجر للقيام بمهمة من هذا النوع، وهو ما لم يلتزم به الغالبية العظمى من الموظفين العاملين في حملة مرشح حركة «فتح» الذين يبررون ذلك بعملهم في الحملة في ساعات ما بعد الدوام الرسمي. وتقول لجنة الانتخابات المركزية بأنها لم تتلق أية شكوى من هذا النوع من أية جهة كانت، وأنها ستعمل على التحقق منها في حال توفر مثل هذه الشكوى وفق ما يقول عمار دويك المسؤول التنفيذي للجنة.

وينتقد مرشحون للرئاسة مرشحين آخرين لما يسميه الدكتور عبد الستار قاسم المرشح المنسحب «استخدام مقدرات الشعب في حملاتهم». وقال قاسم الذي كان من بين أسباب انسحابه ضعف مقدراته المادية للقيام بحملة واسعة وناشطة: «ثمة من يستخدمون مقدرات الشعب الفلسطيني وأمواله في حملتهم الانتخابية، وهذا خرق

وتحفظت فصائل هذا التيار، للعب دور على المسرح السياسي. وجاءت الفرصة لتحديد موقف من الانتخابات الرئاسية، لكنها لم تنجح في إدارة معركة الجمع بين مناصبي اللجنة التنفيذية ورئاسة السلطة الفلسطينية، على الرغم من اعتراضاتها الخجولة غير المنظمة وغير النشطة، وسلمت بالأمر، وكأنه «أمر كان مقضياً»، واكتفت بتسجيل اعتراضها، الذي بالكاد سمع به أحد من المنتهين إليها، ومرت هذه المعركة دون أن «يخدش أحد».

لكن خيبة فصائل هذا التيار، ظهرت بشكل جلي وأكثر وضوحاً لدى إدارتها لمعركة انتخاب رئيس السلطة، فتناذرت إلى اجتماعات ماراثونية في غزة والضفة الغربية، واعتقدنا للوهلة الأولى أن فصائل هذا التيار، ستعوض من خسارة دورها في التأخير على رئاسة اللجنة التنفيذية، ومعركة الجمع بين مناصبي رئاسة التنفيذية والسلطة، بتحديد دورها المؤثر في معركة رئاسة السلطة، والاجتماعات الأولى بشرت بالخير، فقط لأن هناك اجتماعات تشير إلى أن هذه الفصائل بدأت تدرك ضرورة اقتناص فرصة ذهبية لا تعوض، في تجييش قواسمها المشتركة، لتصبح قوة فاعلة على الأرض من الناحية السياسية والتنظيمية.

غير أن البيانات الأولى الصادرة عن هذه الاجتماعات لم تشر فقط إلى ضعف القدرة على التنسيق فيما بينها، بل وأكثر من ذلك، إشارات إلى خلافات واضحة في إطار الحزب الواحد، في بعض الأحيان لوحظ في البيانات المتعكسة الصادرة عن اجتماعات غزة، وعن تلك الصادرة في الضفة، وفوجئنا أكثر عندما توصلت هذه الفصائل إلى اتفاق مضمون، أن يتم التوافق على مرشح من خارجها (!) وبدا لنا، للوهلة الأولى، أن هذا التوافق سيسهل عملية اختيار مرشح عن هذا التيار ليس محسوباً علي أي فصيل منها، لكن هذا التوافق أدى إلى سلوك أبعد ما يكون عن الشفافية والديمقراطية، عندما سعى كل فصيل، أو على الأصح، بعض الفصائل، «لاستمرا» مرشحين دون التنسيق مع فصائل أخرى، والأكثر مدعاة للدهشة، أن هؤلاء «المستمزجين» رفضوا

في الغالب- ترشيح أنفسهم لأسباب مختلفة، لعل أهمها أن أيًا من هؤلاء «المرشحين» لا يثق بوقوف هذا التيار لإسناده في معركة الانتخابات، على ضوء ما أظهرت أنشطة فصائل هذا التيار في خلافات فيما بينها حول المرشح المطلوب. وهكذا خلصت هذه الفصائل لكي يعتمد بعضها مرشحاً من تنظيمها، في حين كفت فصائل أخرى عن البحث عن مرشح لها من داخلها أو من خارجها.

وبالتوازي مع هذه الجهود الفاشلة، برز المرشح مصطفى البرغوثي، كمرشح عن المبادرة الوطنية، وعن التيار الديمقراطي بشكل عام، بما يمثلها البرغوثي، من أفكار ومفاهيم وسياسيات تعبر بوضوح وتركيز عن تبنينه وانصهاره في هذا التيار، وكان يمكن للفصائل أن توفر على نفسها الكثير من الجهد والاختلاف والافتراق لو أنها فكرت بحساسية أقل، وبمسؤولية أكبر اتجاه فرصة بناء هذا التيار وتشكيله، من خلال اغتنام فرصة وجود مرشح، يعبر عنها أفضل تعبير، لكي تقف من خلفه وتشد أزره في معركة حقيقية جادة تدور بين تيارين مركزيين، «فتح» والتيار الديمقراطي، بعدما أعلنت حركة «حماس» مقاطعتها لانتخابات الرئاسة، ورسخت تجربة رائدة في العمل السياسي الديمقراطي، يجعل من التيار الذي يدعي تمثيله أكثر قدرة وصلابة في الوقوف بقوة ليؤثر في مجمل المستقبل الوطني الفلسطيني وإعادة الاعتبار لتيار عريض، يفتقد إلى القيادة المسؤولة والجادة.

وبعد، فإننا ندرك الصعوبات العديدة التي تنتصب أمام بناء التيار الديمقراطي، والتي تتجلى بشكل أساسي في طبيعة قيادة هذا التيار كما ندرك أن تشكيل هذا التيار ضرورة وطنية، كانت وما زالت، تمليها شروط إيجاد توازن بين مختلف التيارات المركزية في الساحة الفلسطينية، وهذا يجعل هذه المهمة ذات طابع تاريخي، يلعب دوره الأساسي في إعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني على أسس ديمقراطية حقيقية، بكل ما يعنيه المصطلح من معاني ومفاهيم وأفكار!!

تشر هذه البرامج بشكل مفصل، وتم أخذ آراء المواطنين حول هذه البرامج وهؤلاء المرشحين.

وسالت «آفاق برلمانية»: ألا تعتبر هذه مخالفة؟ فأجاب النجار: لا تعتبر مخالفة، لأنهم لم يكونوا مرشحين، بل أعلنوا نيتهم للترشح، ولم يكن حينها فتح باب الترشح، ومعظم هؤلاء لم يترشحوا رسمياً لأسباب عدة، منها عدم استيفاء الشروط اللازمة للترشح، أو أن بعضهم كان يرغب بلفت الانتباه والإفارة حول شخصه، ولم يتم نشر أي مواد إعلانية أو إعلامية عن المرشحين العشرة قد تفسر على أنها إعلان لهم.

صورة «أبو مازن» في الأيام أكبر من صور المرشحين - «آفاق برلمانية»: لكن صورة «أبو مازن» عندما أعلنت لجنة الانتخابات المركزية المرشحين العشرة كانت أكبر من صور باقي المرشحين في خبر «الأيام» وهناك بيانات تم نشرها في «الأيام» لم تنشرها الصحف الفلسطينية الأخرى، إلا بعد نشرها في صحيفتكم مثل بيان طلب التبرع لحملة المرشح تسيير خالد»

- صورة «أبو مازن» ليست انحيازاً لأن هذه الصورة ارتبطت مع خبر مباشر أسفل الصورة عن لقاء، وحتى في الصحف الأوروبية إذا كان هناك مرشح معروف للجمهور، أو شخصية اقتصادية ومعروفة، فغالباً ما يكون حجم صورته أكبر من مرشحين مغمورين.

- «آفاق برلمانية» ومن أفتى لكم بهذه الفكرة؟ سألت رئيس التحرير الأستاذ أكرم هنية، ومجموعة من أساتذة الصحافة في جامعة بيرزيت.

ويؤكد كل من البرغوثي والنجار والشيخ أن علاقتههم بالسلطة لن تؤثر على مصداقيتهم، وأنهم لن ينحازوا إلى أي مرشح ولم تتدخل السلطة في يوم من الأيام في السياسة التحريرية لهذه الصحف.

الإعلان عن مداخليل الحملات الانتخابية

وعن التجربة السابقة في انتخابات العام ١٩٩٦ يوضح البرغوثي أنهم لم يواجهوا بهذه المشاكل، حيث بدأ وضع الإعلانات، ولم تكن الضوابط الحالية موجودة، وهذه الضوابط مبدئية ويجب أن تتطور لاحقاً، لأن فيها عموميات كثيرة ولا توجد رقابة على مداخليل الموازنات الإعلانية، يجب أن يحدد كل مرشح قبل بدء حملته ماذا سيصرف وما هي مصادر هذه الأموال، لأن تحديد بعد النجاح أو الفشل، يجب تفادي نقاط الضعف في أي قانون معدل.

ويشير النجار إلى أن هذه التجربة هي الثانية التي تمر بها الصحافة في التعامل مع هذه القضايا، وهي تجربة سيتم الاستفادة منها ليس فقط لتلافي السلبات، وإنما أيضاً الانتصار على السلبات التي مرت بها الصحافة الفلسطينية في الانتخابات التشريعية والتنفيذية الأولى، القانون هو ذاته وكانت لجنة الانتخابات تراقب هذه القضية، وهناك جهات للدعاية الانتخابية إعلاني وإعلامي، والوجهان مختلفان تماماً، الإعلاني مدفوع الأجر وبمقابل، والإعلامي هو ما يخص الإعلام بمعنى الخبر والتقرير والقصة الإخبارية والمؤتمر الصحفي والبيان الصحفي، ويحق لكل مرشح أن يستخدم الصحيفة من أجل وضع مادة إعلانية حول برنامجه الانتخابي، وحول إنجازاته السابقة أو اللاحقة بالمساحة التي يريدها، وبالشكل الذي يريده أيضاً شرط ألا تخل بقانون الانتخابات وألا تكون متعارضة مع الأسس والوثائق الوطنية وألا تهاجم أشخاصاً بحد عينهم.

والدعاية الانتخابية هي أيضاً فرصة جيدة للإعلام الفلسطيني من أجل الردود المالي.

ثمة / التيار الديمقراطي

الاستحقاقات، وباعتقادي أن انقياد هذه الفصائل وراء «تحصيل حاصل» النتيجة، ضيع فرصة ذهبية كي تضع نفسها على خارطة السياسة والتنظيمية بقوة على الساحة الفلسطينية، وتخلي التيار الديمقراطي عن دوره في الدخول في عملية مشاركة، أو شراكة في تحديد رئيس اللجنة التنفيذية، يشير إلى مدى الضعف الذي يعاني منه هذا التيار.